وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة الثامنة

تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق

في ٢٣ آب ١٩٢١ تم تتويج الملك فيصل، ملكاً على العراق ، وأقيمت حفلة التتويج في ساحة القشلة(برج الساحة) ببغداد وحضر الحفلة ممثلو الألوية المشتركة في التصويت ، وأقبل الأمير فيصل بصحبة المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس ، وجلس على المقعد المخصص له، وجلس على يمينه المندوب السامي ، وعلى يساره جلس القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، كما جلس وراءهم كل من رستم حيدر[١]، وأمين الكسباني، وسكرتير

(١). رستم حيدر: ولد محمد رستم حيدر في مدينة بعلبك عام ١٨٨٩ وهو ينتمي الى اسرة (آل حيدر)، وهي اسرة معروفة تحظى بالاحترام عرفت بوطنيتها ونضالها ضد الاحتلال الفرنسي وتنتسب هذه الاسرة الى قبيلة بني اسد التي كانت تسكن في العراق وبالتحديد في مدينة كربلاء المقدسة،ولكنها هاجرت الى= = بلاد الشام بعد جور الولاة عليها.ورستم حيدر الذي يجيد الفرنسية والانكليزية والتركية اضافة الى العربية،شخصية فذة لعبت دوراً بارزاً في تاريخ سوريا والعراق، درس في استانبول في (المدرسة الملكية الشاهانية) وتخرج منها عام ١٩١٠، ثم ذهب الى باريس لمتابعة دراسته هناك في (السوربون) ، حيث التقى وعمل مع بعض الشخصيات العربية في المجال السياسي والوطني للدفاع عن القضايا العربية في جمعية (العربية الفتاة)،في عام ١٩١٢ عاد من باريس للعمل في وطنه (الشام) في حقل التعليم الى ان التحق بالأمير فيصل،في ٢٣ حزيران عام ١٩٢١ وصل رستم حيدر الى العراق مرافقاً للأمير فيصل، ،كان من اقرب المستشارين للملك فيصل واكثرهم تمتعاً بثقته،وكان كاتب خطبه،وتصريحاته،وكاتم اسراره فكان بهذه الصفة من اقوى موجّهي سياسة الدولة العراقية الفتية.وقد قضى ما يقارب ربع قرن في معية الملك فيصل الاول ومن ثم ابنه الملك غازي، وشغل طيلة تلك الفترة اعلى المناصب،رئيساً للديوان الملكي ووزيراً في سبع وزارات كان في اربع منها وزيراً للمالية وفي ثلاث وزيراً للاقتصاد والمواصلات ، وشغل عضوية مجلس النواب ثم مجلس الاعيان،كما انه استلم منصب رئيس الوزراء بالوكالة مرتين خلال غياب نوري السعيد عن العراق.وقد واجه رستم حيدر حملات=

مجلس الوزراء حسين افنان، ومستشار الملك فيصل، الكولونيل كورنواليس ،وبعد أن جلس الحاضرون، ناول المندوب السامي بلاغاً ليتلوه على جمهور الحاضرين وجاء فيه:((**لقد قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء ، بناء على اقتراح رئيس الوزراء ، في جلسته المنعقدة في اليوم الرابع من شهر ذي القعدة من عام ١٣٣٩ هجرية ، والموافق ١١ تموز ١٩٢١ ميلادية،المناداة بالأمير فيصل أبن الحسين ملكاً على العراق،على أن تكون حكومة سموه دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون،وبصفتي مندوباً لجلالة ملك بريطانيا،رأيت أن أقف على رضا الشعب العراقي البات ،قبل موافقتي على ذلك القرار، فأجري التصويت العام برغبة مني، وأسفرت نتيجة التصويت عن رغبة اكثر من ٩٧% من مجموع الناخبين،على المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق. وعليه أعلن أن سمو الأمير فيصل ،نجل الملك حسين، قد أنتخب ملكاً على العراق، وأن حكومة ملك بريطانيا قد اعترفت بجلالة الملك فيصل ملكاً على العراق، وليحيا الملك**))[٢].

وبعد نهاية تلاوة بلاغ المندوب السامي البريطاني ، أطلقت المدفعية ٢١ طلقة احتفالاً بهذه المناسبة .ثم تلى ذلك خطاب التتويج الذي بدأه الملك بتقديم الشكر للشعب العراقي، الذي أولاه ثقته وواعداً إياه على السهر على خدمته، وخدمة العراق، ثم تطرق إلى مآثر والده الملك حسين بن علي والعائلة الهاشمية ،مستعرضاً ما قدمه للشعوب العربية من خدمات في سبيل الاستقلال والحرية، ودوره في إشعال الثورة العربية ضد الاستعمار العثماني الذي دام أربعة قرون من التخلف والعبودية، ثم أشار الملك فيصل إلى جهود بريطانيا من أجل

=صحفية مكثفة وتعرض لكثير من الهجمات من جانب خصومه أو خصوم الوزارات التي اشترك فيها، ولم تكن لهذه الحملات أثر كبير في إضعاف مكانة رستم حيدر او توهن من عزمه ،وقد كانت كفاءته العالية وثقافته التي كانت نادرة بين زملاءه العراقيين في ذلك الوقت، ونزاهته واستقامته تجعله في موقف منيع وصلب بدليل انه حقق الكثير من النجاحات من خلال الوزارات التي شغلها،رغم قصر الفترات.فعندما تولى رستم حيدر وزارة المالية عمل على استبدال (الروبية) بالدينار،لم يتزوج رستم حيدر وكان يسكن بمفرده في دار صغيرة في منطقة الصالحية ببغداد، في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ وبينما كان بمكتبه بوزارة المالية دخل عليه المدعو حسين فوزي توفيق وهو مفوض مفصول من الشرطة واطلق عليه النار واصابه في خاصرته اليسرى، فنُقل الى المستشفى ولكنه توفي متأثراً بجراحه في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠.وللمزيد عن سيرته ودوره السياسي في العراق، ينظر:عباس فرحان ظاهر الزاملي،رستم حيدر ودوره السياسي ،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية – ابن رشد،جامعة بغداد،١٩٩٧؛رستم حيدر،مذكرات رستم حيدر،الدار العربية للموسوعات، (بيروت ،١٩٨٨).

(٢).جرالد دي غوري،المصدر السابق،ص٣٦.

استقلال البلاد العربية، مؤكداً صداقته المتينة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية. كما وعد الملك فيصل بالنهوض بالعراق في كافة المجالات، والقضاء على التخلف، وبناء عراق جديد قائم على أساس العلوم الصحيحة، والأخلاق الشريفة ،والسير به قدماً نحو التقدم والرقي . وقال الملك فيصل بأن أول عمل سيقوم به هو انتخاب المجلس التأسيسي ، الذي سيقوم بوضع أول دستور للبلاد،على أسس ديمقراطية، ويصادق على المعاهدة العراقية البريطانية، التي ستحدد شكل العلاقة بين العراق وبريطانيا. وفي الختام دعا الملك فيصل أبناء الشعب إلى الاتحاد والتعاضد والتبصر، وإلى العلم والعمل ،داعياً الله أن يوفق الجميع لما فيه خير العراق والعراقيين[٣].

استقالة وزارة عبدالرحمن النقيب وتشكيل وزارة جديدة

بعد تتويج الملك فيصل ملكاً على العراق، قدم عبد الرحمن النقيب، رئيس الوزراء استقالة حكومته التي كان قد شكلها المندوب السامي البريطاني في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، إلى الملك فيصل، وقد قبل الملك الاستقالة،وطلب من عبد الرحمن النقيب الاستمرار بإدارة شؤون البلاد لحين تشكيل وزارة جديدة . وفي ١٢ أيلول ١٩٢١ كلف الملك فيصل عبد الرحمن النقيب بتأليف الوزارة الجديدة، وتم تأليف أول وزارة في ظل حكم الملك فيصل الأول على الوجه التالي[٤]:

١ . عبد الرحمن النقيب رئيساً للوزراء.

٢ . رمزي بك وزيراً للداخلية.

٣ . ساسون حسقيل وزيراً للمالية.

٤ . ناجي السويدي[٥]وزيراً للعدلية.

---

(٣). عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ص ص ٤٨-٥٢،ص؛خيري امين العمري، المصدر السابق،ص ص،٨٩-٩٠؛عبدالامير هادي العكام،المصدر السابق،ص ص،٧٢-٧٤.

(٤). عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ص٥٨؛جريدة العراق،بغداد،العدد(٣٩٨)في ١٣ أيلول ١٩٢١.

(٥). ناجي السويدي: ولد ابراهيم ناجي بن يوسف السويدي في بغداد عام ١٨٨٢ ،ويأتي لقبه السويدي نسبة إلى جده الأكبر عبد الله السويدي وينتسبون إلى جدهم الأكبر العباس بن عبد المطلب عم الرسول محمد (ص)،وآل السويدي اشتهر رجالها بالعلم والأدب والإفتاء والتدريس فهو الابن الأول للشيخ يوسف السويدي أحد رجال ثورة العشرين وأحد قضاة العراق وأول رئيس لمجلس الأعيان في العراق في ١٦ تموز ١٩٢٥ وجدد انتخابه حتى ١٦ تموز ١٩٢٩،وناجي السويدي شقيق توفيق السويدي رئيس وزراء العراق وعارف السويدي القاضي العراقي والدكتور الطبيب شاكر السويدي، تلقى ناجي السويدي تعليمه في المدارس=

٥ . جعفر العسكري وزيراً للدفاع.

٦ . عزت باشا وزيراً للأشغال والمواصلات.

٧ . عبد اللطيف المنديل وزيراً للتجارة.

٨ . عبد الكريم الجزائري وزيراً للمعارف.

٩ . الدكتور حنا خياط وزيراً للصحة.

١٠ . محمد علي فاضل وزيراً للأوقاف.

كان في مقدمة المهام الموكلة بهذه الحكومة هي التفاوض مع البريطانيين، لوضع معاهدة عراقية بريطانية،تستطيع بريطانيا من خلالها تأمين مصالحها في العراق وربط مصائر العراق السياسية ،والاقتصادية،والعسكرية بالإدارة البريطانية.وكان الشعب العراق يترقب ما سوف تسفر عنه تلك المفاوضات،ومصير الانتداب البريطاني الذي فرضته عصبة الأمم على البلاد،بناء على طلب بريطانيا نفسها.وفي الوقت نفسه نظم الأهالي في معظم المدن العراقية،وبشكل خاص مدن الفرات الأوسط، عرائض تطالب الملك برفض الانتداب البريطاني، وتطالب بإطلاق حرية الصحافة لكي تستطيع الأمة التعبير عن رأيها عبرها بكل صراحة[٦] .

لكن خطاب تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في مجلس العموم في ٢٣ أيار ١٩٢٢، والذي أدعى فيه أن الشعب العراقي لم يعارض الانتداب البريطاني أثار حماس أبناء الشعب وغيظهم ، فخرجت جماهير الشعب الرافضة للانتداب في مظاهرات صاخبة

=العثمانية ومن ثم في المدارس الفقهية،بعدها غادر إلى إستانبول ليدرس الحقوق هناك حيث أتم دراسته فيها سنة ١٩٠٥ ،شغل منصب القضاء في ظل الإدارة العثمانية في كل من البصرة، بغداد واليمن،ثم تولى الادارة المركزية في بلدة الكاظمية ١٩١١ والنجف ١٩١٣،وعمل في الداخلية العثمانية، لكن العثمانيين حاولوا ايقافه عن الإصلاح فاستقال من وظائفه عام ١٩١٨ والتحق بحكومة دمشق والياً على حلب ومستشاراً للملك فيصل أبان حكمه لسوريا،وفي عام ١٩٢١ رأس الوفد الذي استقبل الملك فيصل الأول في البصرة،شغل مناصب عديدة بعد تأسيس المملكة العراقية حيث شغل عضوية مجلس النواب ثلاث مرات مابين عامي ١٩٢٥ – ١٩٣٢ ،كما شغل منصب رئيس الوزراء في الفترة الممتدة مابين ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ إلى ٢٣ أذار ١٩٣٠،وشغل كذلك منصب وزير العدل مرتين الأولى في عام ١٩٢٣ والثانية في عام ١٩٢٥ ،ووزير الداخلية عام ١٩٢٩،ووزير المالية عامي ١٩٣٤ و١٩٤٠، توفي في بغداد عام ١٩٤٢ .وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية ، ينظر: سعيد شخير سوادي الهاشمي،ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد،جامعة بغداد، ١٩٩٠؛مير بصري،المصدر السابق، ص ص،١١٤-١١٧.

([٦]). عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ص٨٨.

يتقدمها عدد من الشخصيات الوطنية كان من بينها كل من السيد محمد الصدر، والشيخ مهدي الخالصي، وياسين الهاشمي[٧]، ومهدي البصير، والشيخ احمد الداؤد ،وحمدي الباجه جي[٨]. توجهت التظاهرة إلى مقر الملك فيصل لتعبر عن سخطها واستنكارها لتصريحات تشرشل ، وطلب قادة التظاهرة مقابلة الملك فيصل للتعبير له عن رفض الشعب العراقي للانتداب ومطالبته بالحرية والاستقلال الحقيقي[٩] .

وافق الملك على المقابلة شرط تفرق التظاهرة،وبالفعل تفرقت التظاهرة ،وتمت مقابلة الملك، وعرضت عليه مطالب أبناء الشعب، ووعد الملك بأنه سوف لا يقدم على أي خطوة لا يرغب بها الشعب.وبعد المقابلة رفعّ الزعماء الوطنيون برقيات إلى عصبة الأمم، والكونكرس الأمريكي،ومجلس العموم البريطاني،والصحف العالمية،معلنين فيها رفض الشعب العراقي للانتداب ومطالبته بالاستقلال الناجز،والتحرر من ربقة الاستعمار الجديد[١٠].

---

(٧). ياسين الهاشمي: ولد عام ١٨٨٤ في محلة البارودية من احياء بغداد،شغل وظائف ومناصب مختلفة منها:متصرفاً للواء المنتفك عام ١٩٢٠،اشترك في وزارة عبدالمحسن السعدون وزيراً للمواصلات والاشغال عام ١٩٢٢-١٩٢٣،انتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي ، فلما انعقد المجلس اخُتير نائباً ثانياً للرئيس في ١٩٢٤/٣/٣١،الف زارته الأولى في ١٩٢٤/٨/٤وشغل وزارة الدفاع علاوة على رئاسة الوزارة،أسس حزب الشعب في تشرين الثاني ١٩٢٥،عين وزيراً للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية للمدة من ١٩٢٦/١١/٢١-١٩٢٨/١/١٤، ألف حزب الاخاء الوطني عام ١٩٣٠ ، ألف وزارته الثانية في ١٩٣٥/٣/١٧ وظل في الحكم إلى ١٩٣٦/١٠/٢٩ حين اضطر إلى الاستقالة على اثر انقلاب بكر صدقي،وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية،ينظر:سامي عبدالحافظ القيسي،ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ،مطبعة حداد،جـ١- جـ٢،(البصرة ، ١٩٧٥) .

(٨). حمدي الباجه جي(١٨٨٧- ١٩٤٨) :سياسي وإداري عراقي،وهو احمد حمدي بن عبدالوهاب رشدي بن عبدالرحمن بن محمد سليم بن عبدالرحمن الباجه جي، ولد ببغداد عام ١٨٨٧ واتم فيها دراسته الاعدادية عام ١٩٠٥، وتعلم بمدرسة الإدارة باستانبول، واشتغل بالحركة العربية في أوائل الحرب العالمية الأولى،عين وزيراً للأوقاف ١٩٢٥-١٩٢٦، فوزيراً للشؤون الاجتماعية عام ١٩٤١، وانتخب رئيساً لمجلس النواب عام ١٩٤١ حتى حل المجلس في ٩ حزيران ١٩٤٣، وتولى رئاسة الوزارة في ٤ حزيران ١٩٤٤ وأعاد تأليف الوزارة في ٢٩ اب ١٩٤٤، ومثل العراق في جامعة الدول العربية أ كثر من مرة،تقلد وزارة الخارجية في وزارة محمد الصدر في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ حتى ادركته الوفاة في بغداد في ٢٧ اذار ١٩٤٨.وللمزيد من التفاصيل عن حياته ونشاطه السياسي،ينظر: افراح فاضل قنبر،حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٨٧ –١٩٤٨ ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ؛ مير بصري،المصدر السابق،ص ص،٢٠٢-٢٠٤.

(٩). عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ،ص ص،٨٩-٩١.

(١٠). المصدر نفسه،ص ص،٨٩-٩٠.

أما أبناء الفرات الأوسط فقد رفعوا برقية إلى الملك فيصل تطالب برفض الانتداب واسقاط أي وزارة تصدق على المعاهدة،وإطلاق حرية الصحافة،وجاء في البرقية المطاليب الآتية[١١]:

١ . رفض الانتداب ، ونطالب بريطانيا العظمى بالاعتراف بإلغائه رسمياً.

٢ . إسقاط أية وزارة تصدق معاهدة غير مرضية بنظر الأمة ، وتعيين وزارة وطنية تطمئن الأمة بأعمالها.

٣ . إزالة أي سلطة أجنبية على الحكومة العراقية.

٤ . إطلاق حرية الصحافة. **((هذه هي رغائب الأمة ، وبما أن الأحوال الحاضرة مخالفة لرغائبها بادرنا بعرضها على جلالتكم لتكون الأمة معذورة بنظركم والأمر لوليه ، أدام الله شوكتكم))**[١٢].

كما رفعوا برقية أخرى إلى المندوب السامي البريطاني ببغداد وجاء فيها :

((... نعرض لفخامتكم،حسبما وعدت حكومة بريطانيا العراقيين بحكومة دستورية، ديمقراطية،يرأسها ملك عربي،وبذلك بايعت الأمة العراقية على اختلاف طبقاتها جلالة الملك فيصل ملكاً عليها، وقد أكد ذلك جلالة ملك بريطانيا في برقيته التاريخية بمناسبة تتويج الملك فيصل الأول.إننا لا ننكر صداقة حكومة بريطانيا العظمى ،صداقة خالية من المحاباة ،وبما أن فخامتكم يمثل حكومة بريطانيا العظمى نود أن نوقفكم على رغائب الأمة التي لا يمكنها التنازل عنها مهما كلف الأمر، وهذه المواد هي :

١ . رفض الانتداب رفضاً باتاً ،ونطالب حكومة بريطانيا بإعلان إلغائه رسمياً .

٢ . مراجعة حكومة جلالة ملك العراق لوزارة الخارجية البريطانية لأن مراجعة وزارة المستعمرات مخالف للاستقلال التام.

٣ . رفع تدخل أي سلطة أجنبية ، وإن الأمة في نفسها الكفاءة لإدارة شؤونها ، وبهذا تطمئن الأمة، ولكم مزيد الاحترام))[١٣].

---

(١١).عبدالامير هادي العكام،المصدر السابق،ص ص،٨٠-٨١.

(١٢).المصدر نفسه،ص٨٠.

(١٣).المصدر نفسه،ص٨١.

كانت البلاد في حالة من الغليان الشعبي العارم،بسبب السياسة البريطانية تجاه العراق وخضوع الحكومة المطلق لمشيئة الحكومة البريطانية والمندوب السامي وكان الوضع يهدد بانفجار كبير، وكان الملك فيصل واقع في حيرة من أمره فلا هو قادر على إرضاء الشعب ولا هو قادر على تحدي خطط بريطانيا ومندوبها السامي، وقد جعل هذا الوضع موقف الوزارة ضعيفاً ومتردداً لاسيّما بعد أن وجه علماء الدين مذكرة احتجاج على سياسة الحكومة والمندوب السامي وحذروا مجلس الوزراء من مغبة الاستمرار على هذه السياسة التي تتعارض ومطامح الشعب العراقي في الحرية والاستقلال الناجزين مما حدا بالحكومة أن تطلب من الملك فيصل بأن يتولى إدارة البلاد بنفسه خوفاً من تفاقم الأمر، إلا أن الملك رفض هذه الفكرة وطلب من مجلس الوزراء الاستمرار بمواصلة أعماله. غير أن أعضاء مجلس الوزراء قدموا استقالاتهم جميعاً، ماعدا وزير الأوقاف ، محمد على فاضل، فاضطر رئيس الوزراء إلى تقديم استقالة وزارته[١٤].

ضاق الملك فيصل ذرعاً بأساليب المعتمد السامي البريطاني،وما سببه من هيجان شعبي،أدى إلى استقالة الوزارة فكتب إليه مذكرة أستعرض فيها خطورة الأوضاع ،وطلب أحد أمرين فإما أن يأخذ على عاتقه باسم بريطانيا مسؤولية البلاد،ويطبق سياستها بحزم وجد لتخليصها من الخطر المحدق،والخراب الذي يهددها ،وإما أن يترك المسؤولية له(أي للملك فيصل)ويطلق يديه لتدبير الأمور على الخطة التي يرى بها إنقاذ البلاد وسلامتها[١٥]. لكن المندوب السامي أتهم الملك بالمسؤولية في تردي الأوضاع، وكتب إلى وزير المستعمرات تشرشل يقول فيها:((**إن المسؤولية الكبرى عن تدهور الوضع الحالي تقع على عاتق الملك نفسه،وأن الطريقة المثلى لمعالجة الموقف هو أن تقوم الحكومة العراقية بالتشاور معي حول الخطوات التي تتخذها، وإذا ما أهملت استشارتي فأني مستعد للتشاور مع قائد القوات المسلحة لاتخاذ التدابير الضرورية لذلك**))[١٦].

أراد الملك فيصل أن يجري تغيراً حقيقياً في الحكومة بعد استقالة وزارة عبدالرحمن النقيب التي نالت استياء أبناء الشعب بسبب فشلها في معالجة المشكلات القائمة وتأثير

---

(١٤).عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج١، ،ص٩٣.

(١٥). المصدر نفسه،ص ص،٩٩-١٠٠.

(١٦). المصدر نفسه،ص ص،١٠٥-١٠٩.

المندوب السامي عليها وخضوعها لأوامره،إلا أن المندوب السامي طلب من الملك أن يكلف عبدالرحمن النقيب مرة أخرى بتأليف الوزارة الجديدة ، وأن يكون أكثر أعضائها من الوزارة المستقيلة المتعاطفين مع الحكومة البريطانية[١٧].

لم يكن الملك فيصل،وهو في بداية أيام حكمه قادراً على تحدي إرادة المندوب السامي، فاضطر إلى تكليف عبد الرحمن النقيب مرة أخرى في ٢٨ أيلول ١٩٢٢ بتأليف الوزارة التي جاءت على الوجه التالي[١٨]:

١ . عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء.

٢ . عبد المحسن السعدون[١٩]وزيراً للداخلية.

٣ . ساسون حسقيل وزيراً المالية

٤ . توفيق الخالدي وزيراً للعدلية.

٥ . جعفر العسكري وزيراً للدفاع.

٦ . صبيح نشأت وزيراً للأشغال والمواصلات.

٧ . محمد علي فاضل وزيراً للأوقاف.

أما وزارة المعارف فقد بقيت شاغرة حتى استقالة الوزارة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢،وكانت المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توقيع المعاهدة العراقية البريطانية (معاهدة ١٩٢٢)،وقد مارس المندوب السامي ضغوطاً شديدة على الملك فيصل لإعادة تكليف رئيس الوزارة المستقيل عبدالرحمن النقيب بتأليف الوزارة من جديد، وطلب منه اختيار الوزراء الذين يوافقون مسبقاً على الخطة السياسية التي وضعتها الحكومة البريطانية[٢٠].

كما طلب منه العمل على تصديق المعاهدة المنوي إبرامها بين الحكومتين البريطانية والعراقية،وإجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي،والمصادقة على القانون الأساسي

---

(١٧).عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث،دار الشؤون الثقافية العامة،ط٧،ج٢، (بغداد ، ١٩٨٩)، ص ص،٣١-٣٤.

(١٨). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج١، ،ص١١٥.

(١٩).للمزيد عن دوره في تاريخ العراق المعاصر،ينظر: لطفي جعفر فرج عبدالله،عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٨).

(٢٠). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج١،ص ص،١١٥-١١٦.

(الدستور)وضمان التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية، وقد تمت مصادقة مجلس الوزراء على المعاهدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٢[٢١].

سارع الملك إلى إصدار الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي، وباشرت الوزارة بالفعل بإجرائها بالطريقة التي تضمن الغالبية لها لتنفيذ الخطة السياسية للحكومة البريطانية ، لكن الشعب العراقي والقيادات السياسية والدينية الشيعية منها والسنية على حد سواء سارعوا إلى الإعلان عن مقاطعة الانتخابات واضعين الشروط التالية[٢٢]:

١ . إلغاء الإدارة العرفية .

٢ . سحب المستشارين البريطانيين من الألوية إلى بغداد .

٣ . إعادة المنفيين السياسيين إلى الوطن .

٤ . السماح بتأليف الأحزاب والجمعيات .

وبسبب هذا الموقف الشعبي المعارض والعارم استقال وزير الداخلية عبدالمحسن السعدون مما زاد الطين بله ، واضطرت حكومة عبدالرحمن النقيب إلى تقديم استقالتها للملك في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ ، بعد أن تعذر عليها إجراء الانتخابات دون أن تنجز المهمة التي جاءت من أجلها[٢٣].

---

(٢١).محمد حمدي الجعفري،المصدر السابق، ص ص،٣٥-٣٦؛عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات، مطبعة دار الكتب،ط٥،(بيروت،١٩٨٢)،ص ص،٢٠-٣٢.

(٢٢).جريدة المفيد،بغداد،العدد(١١٤)لعام ١٩٢٢.

(٢٣). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية ، ج١،ص ١٣٣.